مجلة جامعة بني وليد
للعلوم الإنسانية و التطبيقية

BANI WALEED UNIVERSITY JOURNAL OF SCIENCES & HUMANITIES

مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة بني وليد

A QUARTERLY REFEREED JOURNAL ISSUED BY BANI WALEED UNIVERSITY

من محتويات العدد :

- ANALYTICAL DETERMINATION OF BOUNDARY SHEAR STRESS OVER FIXED AND MOBILE BEDS FOR SUBMERGED WALL JETS .
- Conservation and Promoting Indonesian Culture in the Era of Globalization.
- الكشف عن انتشار العدوى البكتيرية وطرق السيطرة عليها في قسم الاشعة التشخيصية عن طريق المسح المخبري للكاسيت المستخدم في التصوير داخل مستشفى الظهرة القروي بنـــي وليد.
- أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2019).
- دور المراجعة الداخلية وأهميتها في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية "دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية " .
- دور المحاسبة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة.
- عدالة ضريبة الدخل في التشريع الليبي.
- الاشكاليات القانونية التي تثيرها جريمة المشاجرة.
- الحد من العنف المدرسي من وجهة نظر المرشدين النفسيين في مدارس مدينة بني وليد .
- دور الأخصائي الاجتماعي في حماية حقوق الأطفال المصابين بفيروس كورونا .
- تأثير مستويات ومواعيد التسميد النيتروجيني علي بعض أصناف القمح الطري في ليبيا.

السنة السادسة العدد السادس والعشرون المجلد الأول ديسمبر 2022

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية - العدد السادس و العشرون - ديسمبر 2022 م

Sixth Year – Twenty-Sixth Issue –First volume - December 2022

26

مجلة جامعة بني وليد

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن
جامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

السنة السادسة – العدد السادس والعشرون –
المجلد الأول– ديسمبر 2022 م

التوثيق: الدار الوطنية للكتاب بنغازي 121 /2017

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

السنة السادسة – العدد السادس والعشرون –

المجلد الأول– ديسمبر 2022 م

رئيس تحرير المجلة

أ.د سالم أمحمد سالم التونسي

هيئة تحرير المجلة

د. أسامة غيث فرج

د. الطاهر سعد علي ماضي

د. السنوسي مسعود عبيد اللّه

د. جعفر الصيد عوض

د. مفتاح أغنية محمد أغنية

د. فاتح عمر زيدان

د. حمزة خليفة ضو

أ . جمال معمر محمد الدبيب

أ . أشرف علي محمد لامه

اللجنة الاستشارية للمجلة

أ.د أبو العيد الطاهر عبد اللّه الفقهي

أ.د أحمد ظافر محسن

أ.د أنور حسين عبد الرحمن

أ.د بلقسام السنوسي أبو حمرة

أ.د رضا علي عبد الرحمن

أ.د فخر الدين عبد السلام عبد المطلب

أ.د مرتجى مصطفى أبو كريشة

قواعد النشر بمجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأصيلة والمبتكرة في العلوم الإنسانية والتطبيقية .

وإذ تـرحب المجلة بالإنتاج المعرفي والعلمي للباحثين في المجالات المشار إليها تحيطكـم علماً بقواعد النشر بها وهي كالتالي :

1- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تعالج القضايا والموضوعات بأسلوب علمي موثق يعتمد الإجرائية المعتمدة في الأبحاث العلمية، وذلك بعرض موضوع الدراسة وأهدافها ومنهجها وتقنياتها وصولاً إلى نتائجها وتوصياتها ومقترحاتها.

2- يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي يتضمن:

أ- الكتب : اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر، رقم الصفحة .

ب- الدوريات : اسم الباحث، عنوان البحث، اسم المجلة، العدد وتاريخه، رقم الصفحة .

3- معيار النشر هو المستوى العلمي والموضوعية والأمانة العلمية ودرجة التوثيق وخلو البحث من الأخطاء التحريرية واللغوية وأخطاء الطباعة.

4- أن يكون النص مطبوعا على برنامج (**Microsoft Word**) ويكون حجم الخط (**14**) ونوعه (**Simplified Arabic**)، على حجم ورق **A4** .

5-أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على (25) صفحة كحد اقصى وان يرفق بخلاصة للبحث أو المقالة لا تتجاوز(60)كلمة تنشر معه عند نشره .

6– ترحب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدى (10) صفحات (A4) كحد اقصى، يذكر فيها مكان الندوة أو المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات.

7– ترحب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (10) صفحات (A4) كحد أقصى على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين. على أن تتضمن المراجعة عنوان الكتاب وأسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات، وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، و أن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة أطروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

8– يرفق مع كل دراسة أو بحث تعريف بالسيرة الأكاديمية والدرجة العلمية والعمل الحالي للباحث.

9– لا تدفع المجلة مكافآت مالية عما تقبله للنشر فيها.

10– لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجلات أخرى.

11– تخضع المواد الواردة للتقييم، وتختار هيئة تحرير المجلة (سرياً) من تراه مؤهلاً لذلك، ولاتعاد المواد التي لم تنشر إلى أصحابها.

12 – يتم إعلام الباحث بقرار التحكيم خلال شهرين من تاريخ الإشعار باستلام النص، وللمجلة الحق في الطلب من الباحث أن يحذف أي جزء أو يعيد الصياغة، بما يتوافق وقواعدها.

13– تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة وفق خطة التحرير، وتؤول حقوق الطبع عند إخطار الباحث بقبول بحثه للنشر للمجلة دون غيرها.

14– مسؤولية مراجعة و تصحيح و تدقيق لغة البحث تقع علي الباحث، على أن يقدم ما يفيد بمراجعة البحث لغويا، ويكون ذلك قبل تقديمه للمجلة.

15– ترسل البحوث والدراسات والمقالات باسم مدير التحرير.

بخصوص البحوث والدراسات والمقالات التي تسلم إلى مقر المجلة، فإن البحث يسلم على قرص مدمج(CD) مرفقا بعدد 2 نسخة ورقية .

للمزيد من المعلومات والاستفسار يمكنكم المراجعة عبر :

البريد الإلكتروني

jurbwu@bwu.edu.ly

صفحة المجلة على فيسبوك

(مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية و التطبيقية)

مقر المجلة

إدارة المكتبات والمطبوعات والنشر بالجامعة – المبنى الإداري

لجامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

محتويات العدد

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
ANALYTICAL DETERMINATION OF BOUNDARY SHEAR STRESS OVER FIXED AND MOBILE BEDS FOR SUBMERGED WALL JETS	Dr.Mohamed Ibrahim Ghoma	8
Conservation and Promoting Indonesian Culture in the Era of Globalization	Ahmed Annegr, ,Asfi Manzilati ,Faiza Tawati ,Silvi Asna	38
الكشف عن انتشار العدوى البكتيرية وطرق السيطرة عليها في قسم الأشعة التشخيصية عن طريق المسح المخبري للكاسيت المستخدم في التصوير داخل مستشفى الظهرة القروي بني وليد	د. المهدي موسى الشويخ	51
أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2019)	أ. حمزة مفتاح المختار	67
أثر صدمات سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي(التضخم، البطالة) (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)	د. حلمي أحمد القماطي	84
دور القطاع الخاص في عملية التمويل للقطاعات الصناعية المتوقفة "دراسة ميدانية على شركة الإنماء للصناعات الصوفية بني وليد"	أ. أرحومة مفتاح أرحومة	126
دور المحاسبة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة	أ. هاجر محمد الزروق علي	135
دور المراجعة الداخلية واهميتها في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية "دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية"	د. خميس عبدالسلام محمد	156
عدالة ضريبة الدخل في التشريع الليبي	أ. زينب سالم علي	190
الحماية القانونية للمال العام	أ. عمر نصر الغناي	206
الإشكاليات القانونية التي تثيرها جريمة المشاجرة	د. شوقي عبد الله عبد السلام	224

محتويات العدد

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
المسئولية الجنائية للشريك بالمساعدة	أ. سعده امبارك معمر	238
الضمانات القانونية لاستمرارية سير المرفق العام بانتظام في الظروف القاهرة في ظل جائحة كورونا	د. سمير سالم حديد أ. سعد بن ناصر آل عزام	264
دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على العملية الانتخابية	أ. ندى عبدالرحمن أبوتوتة	296
الحصانة الدولية بين الرفع والانقضاء	أ. أسامه سعد محمد	308
الحد من العنف المدرسي من وجهة نظر المرشدين النفسيين في مدارس مدينة بني وليد	د. رقية محمد حامد اليعقوبي	323
التمـرد النفسي لدى عينة من طلاب كلية الآداب جامعة بني وليد	د. صالحة مصباح أغنية	350
دور الأخصائي الاجتماعي في حماية حقوق الأطفال المصابين بفيروس كورونا	د. فهيمة محمد علي الرقيق	365
العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأنواع الجريمة في المجتمع الليبي "دراسة وصفية تحليلية"	د. حنان أحمد عثمان	411
الثقافة العربية بين تقديس الماضي والانغماس في العولمة الثقافية "قراءة سوسيولوجية في ملامح حالة هجينة"	د. ضو خليفة الترهوني	437
الشباب والقيم في المجتمع الليبي المتغيرات المحلية والخارجية المؤثرة في القيم الاجتماعية لدى الشباب الليبي	د.أبوعجيلة عمار البوعيشي	453
الرعاية الاجتماعية والدعم الاجتماعي و أثرها على التربية الإيجابية للطفل	أ. نجوى الهادي سالم الغويلي	466
تأثير مستويات ومواعيد التسميد النيتروجيني علي بعض أصناف القمح الطري في ليبيا	د. فؤاد غيث فرج الدعيكي	495

دور المراجعة الداخلية واهميتها في تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية بالمصارف التجارية "دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية"

د. خميس عبدالسلام محمد– كلية الاقتصاد – جامعة بني وليد

الملخص:

هدفت الدراسة الي إيضاح دور المراجعة الداخلية واهميتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية . ومدى التزام المراجع الداخلي بأسس ومعايير المراجعة الداخلية لتوافر الخصائص النوعية للمعلومات بالقوائم والتقارير المالية . ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبانة لجمع الاستدلالات وجهت لأقسام بأقسام الحسابات والمراجعة الداخلية بمصرف الجمهورية .وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لتحليل اجابات المشمولين بالدراسة من خلال الاستبانة الموزعة ،بهدف الوصول الى نتائج تهدف الى خدمة اهداف الدراسة.

كما خلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها ان المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية تؤثر على سلامة ودقة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم والتقارير المالية ، من خلال تحليل اجابات المبحوثين .وان التزام المراجع الداخلي بالقوانين والتعليمات الصادرة من الادارة العليا للمصرف يؤدي الى تحسين جودة ودقة المعلومات المحاسبية ويزيد من ثقة مستخدمي هذه المعلومات واعتمادهم عليها في اتخاذ القرار .

واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإدارات وأقسام المراجعة الداخلية وتوفير المقومات الاساسية لها من تدريب وتأهيل وتعزيز استقلالية المراجع الداخلي بالمصرف لبدل العناية المهنية في عمله كمراجع ، بما يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية ذات الخصائص النوعية .

ABSTRACT

The study aimed to clarify the role of internal auditing and its importance in achieving the quality of accounting information in commercial banks. And the extent of internal performance and internal references. In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed to collect inferences and was directed to the accounts and internal audit

departments of the Republic. The statistical analysis program (SPSS) was used to analyze the answers of those included in the study during the distributed questionnaire, in order to reach the service of the objectives of the study.

Internal audit and financial instructions, internal audit and external instructions for external and university accountants. Make decision.

internal and external audit, internal audit, internal and external audit, internal and external audit, internal and external audit.

مقدمة :

شهدت المراجعة تطورا تدريجيا في العقد الاخير من القرن الماضي ، في مفهومها واهدافها ، عندما ادركت الشركات العامة والخاصة ان المراجعة الداخلية لم تعد تختص بالنواحي المحاسبية والمالية والمتمثلة في مراجعة القيود والعمليات اليومية التي تحدث بالشركة من خلال النشاط اليومي التي تمارسه، وتطبيق السياسات الادارية بل اصبحت احدى اهم عناصر الرقابة الداخلية بشقيها المحاسبي والاداري ، الا ان هذا التطور عزز في تطوير الاداء ومفاهيم الادارة الحديثة ، وذلك بمساعدة الادارة الي تحقيقها وتعزيز دقة البيانات والمعلومات المحاسبية في القوائم المالية والتقارير المالية المرتبطة بالعمليات الناتجة عن مزاولة الانشطة المختلفة ابتداء من اجراء تنفيذ العملية المالية وتسجيلها في دفاتر المنشاة الي اظهار نتائجها بالقوائم المالية للاعتماد عليها في اتخاذ القرار ورسم السياسات والخطط المستقبلية ، وتوفير الحماية لأصول المنشاة من التلاعب والاختلاس وسوء الاستخدام .

وقد عرف معهد المراجعين الداخليين المراجعة الداخلية : بانها نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين العمليات بالمنشاة ، اذا تساعد المنشاة في تحقيق اهدافها باستخدام طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات ادارة المخاطر والرقابة .

ومن خلال هذا التعريف تسعى ادارة المراجعة الداخلية الي تحقيق استقلالية المراجعة والفحص التي يقوم بها المراجعين والقيام بتقديم الاستشارات والاقتراحات التي تساعد ادارة المنشاة في تحقيق اهدافها ، واستخدام الاساليب العلمية في تطوير النظم المالية والمحاسبية والادارية المطبقة بالمنشاة لمواجهة التحديات التي تواجه المنشاة في بيئة الاعمال .

مشكلة الدراسة :

ان اداء المراجعة الداخلية يعتمد بشكل اساسي على تنفيذ مهام المراجعة بكفاءة وفاعلية داخل المنشاة – المصارف – للوصول الى الرقابة الفعالة والشاملة لتطبيق معايير المراجعة بما يحقق دقة البيانات والمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية بما يضمن حقوق كافة الطوائف التي تستخدم هذه المعلومات في عملية اتخاذ القرار . ويجب ان تخطط عملية المراجعة الداخلية في المنشاة بما يضمن تحقيق اهداف المصرف وفق معايير المراجعة الداخلية ،الصادرة عن معهد الامريكي للمراجعين الداخليين والتزام المراجع الداخلي بقواعد وسلوك المهنة عند تأديته لعمله بكل نزاهة وموضوعية واستقلالية ، ومهنية .ومن هنا يمكن طرح مشكلة البحث في التساؤل الاتي :

هل يوجد دور للمراجعة الداخلية بمصرف الجمهورية في تحسين جودة القوائم المالية والافصاح عن السياسات والطرق المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية ؟

اهمية البحث

تبرز اهمية البحث فيما يلي

- بيان الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في المصرف في تحسين جودة القوائم المالية
- بيان اهمية دور المراجعة الداخلية في مساعدة الادارة في مهامها وتحقيق اهدافها ، وزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف .
- يعرض البحث اهمية المراجعة الداخلية في المصارف التجارية ودورها في تحقيق كفاءة وجودة القوائم المالية .
- ترجع اهمية البحث الى الدور الذي يلعب قطاع المصارف في الاقتصاد الوطني وحجم الموارد الاقتصادية المستثمرة في هذا القطاع .
- يعرض البحث اهمية المعلومات محاسبية بالقوائم المالية بما يحقق منفعة لمتخذي القرار في ظل الرقابة الداخلية المطبقة بالمصرف.
- يعرض البحث اهمية المراجعة الداخلية في المصرف ودورها في الزم ادارة المصرف بتطبيق القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة من المصرف المركزي .

اهداف البحث

يهدف هذا البحث فيما يلي :

- التعرف على دور المراجعة الداخلية كأداة من ادوات نظم الرقابة الداخلية في تحقيق اهداف المصرف .

- التعرف على دور المراجعة الداخلية في تطبيق اسس الرقابة الداخلية، والقوانين وتعليمات الادارة بما يحقق اهداف المصرف ، والحفاظ على اموال المودعين .
- التعرف على دور المراجعة الداخلية في تقديم المشورة و التوصيات لإدارة المصرف وتباين مواطن الخلل والضعف وانحراف الاداء المالي والاداري .
- التعرف على دور المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الداخلي .

فرضيات البحث :

تم صياغة اهداف البحث بما يتناسب واهداف البحث كما يلي :

- يوجد دور للمراجعة الداخلية في تحسين جودة ومصداقية القوائم المالية بالمصارف التجارية
- تؤثر المراجعة الداخلية على دقة وسلامة القوائم المالية بالمصارف التجارية .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على الدراسة النظرية التحليلية لتحقيق اهداف البحث من خلال الاتي :

المنهج التاريخي بالاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث ، المنهج الاستنباطي لتحديد الاطار العام للبحث وصياغة مشكلة البحث والفرضيات ، المنهج الاستقرائي وذلك لاختبار فرضيات البحث ، عن طريق صحيفة الاستبانة كأداة اولية لجمع البيانات اما اداة جمع البيانات الثانوية فهي المراجع والكتب والدوريات والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع البحث ، وشبكة المعلومات الدولية .

حدود البحث :

الحدود المكانية مصرف الجمهورية بفروع منطقة طرابلس . اما الحدود الزمنية 2022م .

هيكل البحث :

يتكون البحث من المقدمة وتحتوى على الاطار العام للبحث والدراسات السابقة .الفصل الاول الرقابة الداخلية ومقوماتها ، المبحث الاول، المراجعة الداخلية تعريفها ومفاهيمها . المبحث الثاني ، معايير المراجعة الداخلية وخصائصها . الفصل الثاني ، القوائم المالية بالمصارف التجارية ، المبحث الاول ،تعريف القوائم المالية وانواعها .المبحث الثاني ،الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .الفصل الثالث ، الدراسة الميدانية ، المبحث الاول عرض نبذة عن عينة الدراسة ،المبحث الثاني ،اجراءات الدراسة الميدانية ، المبحث الثالث ، اختبار فرضيات الدراسة ،النتائج ، والتوصيات .

ثانيا : الدراسات السابقة

دراسة (نور الشام 2005م)

''دور المراجعة الداخلية في تقويم الاداء في القطاع المصرفي '' دور المراجعة الداخلية في تقويم الاداء في القطاع المصرفي .

تناولت الدراسة الدور التي تلعبه المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي السوداني ، واوضحت الدراسة مشكلة الضعف في طرق ووسائل الفحص ، وعدم كفاءة انظمة الرقابة مما ادى الى ضعف الاداء المالي بالقطاع المصرفي ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها ان المراجعة الداخلية الفعالة و العلمي والعملي واستخدام الاساليب الحديثة له اثر فعال على الاداء المصرفي وتحسين جودة القوائم المالية .كما اوصلت الدراسة بزيادة كفاءة المراجعة الداخلية برفع كفاءة الموظفين والالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة وتوصيف صلاحيات واختصاصات المراجعة الداخلية .

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي لجمع البيانات والمعلومات والمنهج الاستقرائي في تحليل بيانات الاستبانة لخدمة فرضيات الدراسة .

دراسة (عاصم 2007م) .

''بعض دور المراجعة الداخلية في الرقابة على المال العام ''. تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في الرقابة على المال العام دراسة ميدانية على صندوق الاسكان والتعمير وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر الخبرة الكافية لدى مراجعي الصندوق ، وعدم اهتمام ادارة الصندوق بالمراجعة الداخلية ، وغياب التدريب والتأهيل الجيد لعنصر البشري

دراسة (زياد 2007م)

''اثر الافصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان

المصرف ،، تناولت الدراسة الى التعرف على مخرجات النظام المحاسبي من حيث الافصاح ومخاطر الائتمان واثره السلبي على عملاء المصرف وكيفية معالجة تلك الاثار ، كما تمثلت مشكلة الدراسة في وجود مخاطر الائتمان المصرفي ، نتيجة قصور في الافصاح بالقوائم المالية ، وهل المعلومات المنشورة بالقوائم المالية تمثل مصدرا اساسيا في اتخاذ القرارات بالائتمان المصرفي ، وهل تحليل المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية يوفر مؤشرات مفيدة في تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي . وتوصلت الدراسة الى ان الافصاح المحاسبي في القوائم المالية يساعد على قياس درجة المخاطر ،وان التحليل المالي للقوائم المالية يوفر مؤشرا لاتخاذ القرارات لمنح الائتمان المصرفي . كما توصلت الدراسة الى عدة توصيات منها التركيز على الافصاح المحاسبي المحدد

بالرغم من ارتفاع تكاليفه ووجود وحدة خاصة بالبنك للعملاء لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتزام بسياسة بنك السودان التمويلية والتقيد الاجراءات الرقابية بالمصارف .

دراسة (نصر الدين2009م). ''دور المراجعة الداخلية في ترقية الاداء المالي في القطاع الحكومي''

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في ترقية الاداء المالي في القطاع الحكومي بالسودان ، من خلال تفعيل دور المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي واختبار فرضيات الدراسة ان المراجعة الداخلية ترتبط طرديا مع مدى سلامة الهياكل التطبيقية واللوائح الادارية والمالية في القطاع العام ، مع وجود ضوابط وقوانين فعالة للمراجعة الداخلية مع التأهيل والتدريب للمراجعين الداخليين ، وان وجود ضوابط وقوانين للمراجعة الداخلية بصورة فعالة ومطبقة يساعد الوحدات الحكومية بترقية الاداء المالي ، كما توصلت الدراسة الى وجود تلاعب وزيادة طرق الاختلاس وتنوعها بأصول الوحدات الحكومية . كما اوصت الدراسة بعدة توصيات لمعالجة المشكلة وزيادة فاعلية دور المراجعة الداخلية بالقطاع الحكومي ،

عن طريق وجود لجان من قبل وزارة المالية لمتابعة التقارير الصادرة من ادارة المراجعة الداخلية ، وضرورة التأهيل العلمي والعملي والتدريب المستمر للمراجعين الداخلين وتفعيل القوانين واللوائح والضوابط الادارية ، لتحسين اداء المراجعة الداخلية

دراسة حطحوط (2005م) (دور المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري)

تناولت الدراسة ظاهرة الفساد الاداري وجوانبها المالية ، في بعض المؤسسات الحكومية العراقية ، وذلك بتحديد مفهوم الرقابة المالية واهدافها وانواعها ، كما تناولت مفهوم الفساد الاداري واسبابه ونتائجه وطرق معالجته وتجارب بعض الدول الاخرى . وخلصت الدراسة الى تشخيص مشكلة الفساد الاداري في العراق ومستقبله واقتراح بعض الحلول لمعالجته .وهدفت الدراسة لدور الرقابة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، وافضل السبل لمكافحة المشكل والحد من اثارها واعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي لدراسة الجذور التاريخية لوظيفة الرقابة الداخلية في المجتمع الاسلامي ، كما اوضحته التشريعات الوارد بالقران الكريم والسنة النبوية الشريفة . واعتمد الباحث ايضا على المنهج المقارن لدراسة هذه الظاهرة وتجارب الدول المتقدمة التي اختارها .

وقد خلص البحث الي مجموعة من التوصيات اهمها ، تحديث القوانين واللوائح على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية للمساهمة في الحد من الفساد الاداري .

دراسة (الافندي 2006م)

(متطلبات اقامة معلومات التكاليف لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية)

تناولت الدراسة اهم متطلبات اقامة نظام معلومات ، واعتمدت واسست الدراسة على فرضية اساسية ان اعتماد تطبيقات نظام معلومات في الشركة قيد الدراسة (الشركة العامة لصناعة الالبسة الجاهزة في الموصل) يعزز نظام الرقابة الداخلية في هذه الشركة . واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحقيق الجانب النظري ، وعلى الدراسة التحليلية في تحقيق فرضيات البحث واستنتاج التوصيات التي توصلت اليها الدراسة ، واهم النتائج هي : ان نظام معلومات التكاليف في الشركة محل الدراسة غير واضح . كما ان نظام معلومات التكاليف لها دور في تقرير فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة محل الدراسة وتوصلت الى النتائج التالية :

معالجة القصور في النظام المحاسبي لتكاليف في الشركة .

لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية يجب تطبيق نظام معلومات التكاليف المحاسبي لحاجة الشركة لذلك .

دراسة (الفرطاس2007م)

مدى توفر اجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية في الانظمة الالية المستخدمة في فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازي .

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى توافر اجراءات الرقابة الداخلية في الانظمة الالية المستخدمة في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي ، ومدى ملائمة هذه اجراءات الرقابة الداخلية للأنظمة الالية التي تستخدمها المصارف التجارية ،وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها عدم توفر اجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية في الانظمة الالية المستخدمة في فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازي ، وقد اوصلت الدراسة بضرورة تطبيق اجراءات الرقابة الداخلية على الانظمة الالية التي تستخدمها المصارف لزيادة فاعلية هذه الانظمة .

الفصل الاول

الرقابة الداخلية ومقوماتها

يتناول هذا الفصل مفهوم وتعريف المراجعة والتطور التاريخي الذى مرت به واهمية المراجعة الداخلية واهدافها ، ومعايير المراجعة الداخلية وخصائصها، من خلال المبحثين القادمين .

المبحث الاول : المراجعة الداخلية تعريفها واهدافها .

قبل الشروع في تعريف ومفهوم المراجعة ، لابد من عرض موجز عن نشأة وتطور مهنة المراجعة عبر العصور الماضية ، فقد شهدت الرقابة الداخلية تطورا تدريجيا نتيجة تطور الظروف الاقتصادية ، ومع تطور المشاريع للنظم رقابية تساعد الادارة في تنفيذ تعليماتها وتوجيه عملياتها نتيجة تفويض السلطة الى المستويات الادارية المختلفة لغرض مراقبتها من اجل تحقيق الاهداف التي تسعى لها المنشاة . الا انه من خلال هذا التطور خرجت المراجعة من الدور التقليدي الى الهدف الاهم وهو تعظيم القيمة الاقتصادية للمنشاة عن طريق تحسين الاداء وخفض النفقات الادارية والمالية ، والفحص المنظم لسجلات والدفاتر المحاسبية واكتشاف الاخطاء وتلافيها ، والتأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية لضمان دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والاحصائية ، وحماية اصول المنشاة ، والتحقق من اتباع السياسات والخطط الادارية المرسومة ، ولقد تطورت اجراءات المراجعة من الاسس التقليدية الى الاساليب الحديثة التي اوصت بها المنظمات والجمعيات المهنية في اوروبا وامريكا ، واهمها الالتزام بأصول وقواعد المراجعة والتدقيق عن طريق تخطيط عملية المراجعة ، وقد اوضحت جمعية المحاسبة الامريكية تعريف للمراجعة : هي عملية منظمة لجمع وتقديم ادلة الاثبات عن مدى صحة العمليات والاحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعة ، وكذلك توصيل النتائج الاطراف المعنية (منصور حامد محمود 1998 ص7).

من خلال عرض التعريف السابق فان الجمعية تحرص على الرقي بالمراجعة من دورها التقليدي الى رفع جودة المراجعة للمحافظة على مصالح الاطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية التي تعدها المنشاة وفق معايير المحاسبة المالية .

كما يمكن تعريف المراجعة بانها عملية فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشاة فحصا حتى يطمئن المراجع من ان التقارير المالية سواء كان تقريرا عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية او تقريرا عن المركز المالي في نهاية فترة او أي تقرير اخر يظهر وينطبع فيه صورة واضحة حقيقة ودقيقة الغرض الذي من اجله اعد هذا التقرير (عبدالفتاح الصحن 1993 ص 4).

يمكن النظر لمراجعة نتيجة التطور العلمي ونمو المشروعات الكبرى وبذلك اصبحت المراجعة احد انشطة المشروع على اعتبارها احد عناصر الرقابة الداخلية ، تقوم به هيئة مستقل داخل المنشاة ، تساعد الادارة في تنفيذ السياسات الادارية والمالية، وحماية اموال المنشاة ، وضمان دقة البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية .

كما ورد بالتعريف ''هي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشاة ، وهي ايضا وسيلة فعالة تهدف الى مساعدة الادارة في التحقق من تنفيذ السياسات الادارية التي تكفل الحماية للأصول ، وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات ، والهادفة للحصول على اكبر كفاية انتاجية (محمد السيد الجزار 1995 ص238).

ويمكن تعريف المراجعة الداخلية بانها مجموعة من الاجراءات التي تنشا داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الادارية والمالية المرسومة .وهناك هدفان رئيسيان للمراجعة الداخلية :(اشتيوي2008م،ص63)

التقييم الدوري للسياسات الادارية والاجراءات التنفيذية المتعلقة بها وابداء الراي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق اعلى كفاءة ادارية .

التقييم الدوري للسياسات المالية والمحاسبية وكل المسائل المتعلقة بها، والتأكد من انها تسير حسب الخطة الموضوعة دون انحراف .

ومن خلال العرض السابق لأهداف المراجعة الداخلية فان المراجع الداخلي يقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق هدف المراجعة وذلك بوضع مجموعة من الاجراءات والسياسات داخل الشركة لضمان حماية الاصول والاموال من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام والتصرف والهدر عن طريق المراجعة المستمرة للقيود والمستندات والدفاتر المحاسبية ، حتى تصبح مراجعة وقاية قبل حصول الخطأ.

وعلى المراجع الداخلي اجراء تقييم مستمر باعتباره اداة رقابية لأنظمة الرقابة الداخلية ، ووضع الملاحظات والتوصيات لمعالجة القصور ان وجد ، وهذا نشاط تقييم يساعد الادارة على الوقوف مواطن الضعف ، وذلك لتحسين السياسات والاجراءات داخل الشركة لضمان كفاءة وفاعلية الادارة في تحقيق اهدافها.

المبحث الثاني : معايير المراجعة الداخلية وخصائصها .

يتناول هذا المبحث خصائص ومعايير المراجعة الداخلية وهي الخطوات الارشادية التي يتبعها المراجع لإتمام عملية المراجعة بالكفاءة المهنية . وتمثل هذه المعايير الاطار العام باعتباره اداة من

ادوات الرقابة الداخلية ، ويستخدم المراجع الداخلي الاجراءات والادوات المناسبة لإتمام عملية المراجعة وفق معايير المراجعة كما اوصى بها المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين : (شتيوي 2008م،ص22)

واصدر معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الامريكية معايير المراجعة الداخلية في عام 1978م ،ولقد تضمنت مقدمة تلك المعايير قائمة بالمسئوليات الملقاة على المراجعة الداخلية التي تؤكد على جودة المراجعة الداخلية ، وتنقسم معايير المراجعة الداخلية الى خمسة مجموعات تشمل الوظائف الرئيسية لإتمام عملية المراجعة باعتبارها اداة من ادوات الرقابة الداخلية بالمنشاة ووسيلة من وسائل تقييمها فالمجموعة الاولى تشمل معايير الاستقلالية والمجموعة الثانية معايير الممارسة المهنية ، المجموعة الثالثة معايير نطاق الفحص ، المجموعة الرابعة معايير اداء وظيفة المراجعة ، المجموعة الخامسة معايير ادارة المراجعة وهي :

اولا : معيار الاستقلالية يجب ان يكون المراجع الداخلي مستقل في عمله ، لذا يجب ان يكون قسم المراجعة مستقل في التنظيم الاداري عن ادارات التنفيذية ويتبع اعلى سلطة بالمؤسسة ، وباكتمال الجوانب الادارية تتحقق استقلالية المراجع الداخلي لأداء عمله بكل حرية وموضوعيه بحيث يمتنع المراجع الداخلي عن اداء أي عمل تنفيذي ولا يتدخل في اعمال الموظفين ، حتى يكون حكمه على الاعمال المنجزة بموضوعيه وبحرفيه .

ثانيا : معيار الممارسة المهنية يجب على المراجعين الداخليين بالمنشاة التمتع بالكفاءة المهنية والمؤهلات العلمية التي تؤهله للقيام بعملية المراجعة ، والتدريب والتأهيل في مجال علم المراجعة والقدرة علي ممارسة الاشراف على اعمال المساعدين ، والاتصال الفعال واكتساب مهارات في العلاقات الانسانية للتعامل مع الموظفين والادارة ، على بدل القدر الكافي من العناية المهنية عند القيام بعملية الفحص والتدقيق والالتزام بالمعايير المهنية لمراجعة بما يحقق رقابة داخلية فعالة على الاستخدام الامثل للموارد بكفاءة وفاعلية ، لتنفيذ السياسات والتعليمات التي تضعها ادارة المنشاة في المحافظة على الاصول ودقة البيانات والمعلومات المحاسبية للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتقييم الاداء .

ثالثا : معيار نطاق الفحص يجب ان يتضمن عمل المراجع الداخلي عند القيام بعملية الفحص والتدقيق على العمليات المصرفية تتبع اجراء القيد اليومي ومراجعته وترحيل هذه القيود الى الدفاتر واظهار الارصدة التأكد منها بشكل صحيح وذلك عن طريق التخطيط لعملية المراجعة مع الاشراف على عمل المساعدين ان وجدوا باعتباره رئيس لقسم المراجعة بالمصرف ، والتأكد من ان البيانات

الواردة بالسجلات والدفاتر المحاسبية وان العمليات قد تمت وفق المبادي المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها .

رابعا : معيار اداء اعمال المراجعة يجب على المراجع الداخلي التخطيط اليومي لعملية المراجعة وتقسيم وتوزيع العمل بين المراجعين التابعين لقسم المراجعة والاشراف على عملية المراجعة اليومية من بداية دوام العمل حتى نهايته .لذا فان عمل المراجعة الداخلية يقتضي ضرورة الاشراف والمتابعة ، ودراسة انظمة الرقابة الداخلية والكشف عن الانحرافات والتقرير عنها للإدارة لمعالجتها ، والتحقق من ان التعليمات الصادرة من الادارة العليا قد نفدت كما يجب ، وان موارد المنشاة المتاحة قد استخدمت بكفاءة

خامسا : معيار ادارة المراجعة

يعتبر المراجع الداخلي موظف يمارس عمله داخل الشركة كأي موظف من موظفي الشركة ، الا ان مهمة عمله مراجعة اعمال الشركة لمنع الاخطاء والتزوير وفحص نظم الرقابة الداخلية واعطاء الملاحظات لتحسينها وتطويرها، فهي مراجعة تفصيلية تهدف الى ان البيانات والمعلومات المالية والتشغيلية يمكن الاعتماد عليها في عمليات الادارة من تخطيط ورقابة وتقييم للأداء، وذلك بوضع برنامج لاختيار عناصر كفؤه ، وتحديد مسئولياتهم واعمالهم ، عن طريق مدير قسم المراجعة الداخلية . كما ان معايير المراجعة قد طبقت وفق معايير الاداء المتعارف عليها لمهنة تدقيق الحسابات ، الصادر عن لجنة تدقيق الحسابات بمجمع المحاسبين القانونيين الامريكي ، وان الاهداف الاساسية لمعايير تدقيق الحسابات كما نصت عليها الاحكام القضائية الصادرة عن القضاء البريطاني هي:

- ان تكون مرشدا ومعينا بوضع اسلوب العمل واهدافه .
- ان تمد المهنيين بمعايير التقييم الذاتي للأداء .
- ان تكون مرشدا للقضاء في الحالات التي يتسبب فيها التقصير .
- ان تعمل على رفع مستوى العمل المهني وتطويره .
- ان تكون مرشدا ومعينا للقائمين بالتدريس .(الوقاد، وديان،2010م، ص140)

وتعتمد المراجعة بشكل عام على مجموعة من المبادي والمعايير المتعارف عليها والتي تصدرها هيئات حكومية او جمعيات دولية مهتمة بمهنة المراجعة ، والتي تعكس الاجراءات التي يتبعها المراجع للقيام بعملية المراجعة بكفاءة لخدمة الادارة والاطراف التي تستخدم المعلومات الواردة بالقوائم المالية . ومن هنا يجب التفرقة بين معايير المراجعة الصادرة عن المنظمات الدولية ،

والاجراءات التي يجب ان يتبعها المراجع لا تمام عملية المراجعة اما المعايير فهي الخطوات الارشادية المستخدمة في عملية المراجعة التي اوصى بها المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين(اشتيوي،2008م،ص22، ص23) وهي:

- المعايير العامة

يجب ان يقوم بعملية الفحص شخص (او اشخاص)على درجة كافية من التأهيل المهني والكفاءة العلمية كمراجع .

يجب على المراجع ان يكون مستقلا في شخصيته وتفكيره في كل ما يتعلق بإجراءات علمية المراجعة .

يجب على المراجع ان يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص والاختيار وكذلك عند اعداد التقرير.

- معايير العمل الميداني

يجب ان يخطط العمل الميداني تخطيطا مناسبا مع الاشراف الدقيق على المساعدين ان وجدوا .

يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل وواف حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه ، وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق اجراءات المراجعة .

يجب الحصول على ادلة وبراهين كافية ومقنعة – بغرض تكوين اساس مناسب لإبداء الراي حول القوائم المالية .

- معايير ابداء الراي

يجب ان ينص التقرير عما اذا كانت القوائم المالية قد تم اعدادها طبقا للمبادي المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها .

يجب ان ينص التقرير عما اذا كانت المبادي المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها التي تم استخدامها قد اختلفت عن تلك التي استخدمت عند اعداد القوائم المالية في الفترة السابقة . أي ان المراجع يشير الى عدم الثبات في تطبيق المبادي في حالة حدوث ذلك .

يفترض ان تحتوي القوائم المالية وملحقاتها على كافة البيانات والايضاحات التي يجب اعلام القاري بها طبقا لمبدا الايضاح الكامل ، مالم يرد في التقرير خلاف ذلك .

يجب ان يحتوي التقرير على راي المراجع في القوائم المالية

الفصل الثاني

القوائم المالية بالمصارف التجارية

يعرض هذا الفصل القوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية وانواعها ومحتويات هذه القوائم ، حسب معايير المحاسبة الدولية ، والقوانين الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ، والسلطات الرقابية ، ويعرض المبحث الاول التعريف بالقوائم المالية التي تنشرها المصارف في تقاريرها السنوية طبقا لمبدا الافصاح التام ،

اما المبحث الثاني فيعرض الخصائص النوعية لهذه المعلومات التي لها الاثر في القرارات التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية .

المبحث الاول : تعريف القوائم المالية وانواعها .

يتناول هذا المبحث تعريف القوائم المالية بالمصارف التجارية ، ومكوناتها وانواعها ، والطوائف التي تستخدم المعلومات التي تحتويها هذه القوائم ، فالقوائم المالية هي نتاج النظام المحاسبي سواء اكان هذا النظام يدوي او نظام الي ، كما هو معمول به حاليا في المصارف التجارية بما يسمى بمنظومة العمليات المصرفية ، وذلك بمعالجة العمليات المحاسبية داخل المصرف من خلال الاقسام المختلفة ، ابتدأ من تسجيل القيد اليومي في دفتر اليومية العامة ، مرورا بعملية ترحيل القيد ، والترصيد ، وصولا الى اعداد الحسابات الختامية والتقارير المالية في نهاية السنة المالية . ويمكن عرض انواع القوائم المالية التي تصدرها المصارف التجارية الليبية كما نص عليها قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 2005م ، فالقوائم المالية فهي مخرجات النظام المحاسبي ، والتي عن طريقها يتم توصيل المعلومات المالية الى مستخدميها على اختلاف انواعهم وتباين اهدافهم ، وهي بمثابة وسيلة او نموذج اتصال لنقل صورها عن المركز المالي للمنشاة ومركز الربحية فيها لكل من يهمه الامر سواء كان ذلك داخل المنشاة او خارجها (راضي ،2006م ،ص119) .

كما نصت المادة (26) من قانون رقم (1) لسنة 2005م بشان المصارف .''يعد المصرف خلال اربعة اشهر من تاريخ انقضاء سنته المالية ما يلي :

القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية ، طبقا لطبيعة نشاط المصارف المركزية ، والمعايير المحاسبية الدولية .

تقريرا عن المركز المالي للمصرف في السنة المالية المنتهية يتناول بوجه خاص عرض الاحوال الاقتصادية والاوضاع المالية والنقدية والمصرفية المحلية والدولية .

وترفع القوائم المالية والتقرير ، خلال المدة المشار اليها ، بعد اعتمادها من مجلس الادارة وجهاز الرقابة المالية والفنية ، الى امانة مؤتمر الشعب العام ، وينشر القوائم المالية في مدونة الاجراءات .

وتمثل قائمة المركز المالي الموجودات والمطلوبات في تاريخ معين ،وتعتبر الميزانية في أي مصرف تجاري مرآه نشاطه ، حيث تصور مركزه المالي في تاريخ محدد وبصفة مستقلة عن مالكي رأسماله (المساهمين) وعملائه (المودعين والمقترضين) الارباح 1985م، ص 215 .

وتهدف القوائم المالية الى توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع ، وادائه المالي ، والتغير في مركزه المالي ، وتهدف القوائم المالية المعدة للغرض العامة باحتياجات المستخدمين ويمكن عرضها في ما يلي: (كاجيجي 2019 ، ص138)

حاجة المستخدمين الى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية، وتوقيت هذا التوليد ، ودرجة التأكد منه.

ان المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابته وهيكله المالي ، وسيولته ويسره وقدرته على التكيف مع التغيرات في البيئة .

الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل .

فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم انشطته الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية .

ان معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية ، ومعلومات الاداء تحتويها قائمة الدخل .

وتعبر القوائم المالية عن العمليات المالية التي حدث بالمنشاة خلال السنة المالية ، وذلك عن طريق الاحداث بعد تجميعها وتصنيفها حسب خصائصها الاقتصادية في مجموعات علي شكل عناصر بالقوائم المالية ويتم استخلاص البيانات والمعلومات ذات خصائص نوعية مما مفيدة للمستخدمين في عملية اتخاذ القرار . وهذه القوائم تم تقسيمها الي الاتي :

قائمة المركز المالي (الميزانية) .

قائمة الدخل (الارباح والخسائر) .

قائمة التدفقات النقدية .

قائمة التغير في الحقوق الملكية .

اولا : قائمة المركز المالي

ان وظيفة المحاسبة هي تحديد وقياس وتوصيل المعلومات ، فالقوائم المالية تعتبر الوظيفة النهائية للمحاسبة ومن هذه القوائم قائمة المركز المالي (الميزانية) ، بانها قائمة تبين موارد المشروع (الاصول) والالتزامات المترتبة على هذه الموارد(الخصوم) وكذلك حقوق الملكية (حقوق اصحاب

المشروع) في لحظة معينة، وهناك اصطلاحات مختلفة تستخدم للدلالة على الميزانية منها قائمة المركز المالي وقائمة الوضع المالي .(بن غربية واخرون 2017، 125)

ويتم تصنيف قائمة المركز المالي الى مجموعات اصول والتزامات وحقوق اصحاب المشروع ،كما يتم تقسيم هذه العناصر الى بنود . مثل الاصول المتداولة اصول سائلة ، نقدية بالصندوق ، نقدية بالمصرف المركزي ومصارف محلية ومصارف خارجية ، الاستثمارات طويلة الاجل محفظة الاوراق المالية ، اوراق تجارية مخصومة ، سلف وقروض بضمانات مختلفة ، ارصدة مدينة اخرى . الاصول الثابتة (خصم استهلاك اصول).اما عناصر الالتزامات فهي ودائع حسابات جارية ،ودائع لأجل وودائع بإخطار، وودائع صندوق التوفير ، قرض من المصرف المركزي ، قرض من مصارف محلية واجنبية ، ارصدة دائنة اخري ، اما حقوق الملكية فهي راس المال (الاسهم) ،الاحتياطيات ، الارباح المحتجزة . وتأتي تحت مجموع جانبي قائمة المركز المالي الحسابات النظامية مثل مودعي اوراق تجارية لتحصيل ، مودعي اوراق مالية كأمانة ، وغير من حسابات الاعتمادات المستندية ، وخطابات الضمان .

ثانيا : قائمة الدخل

تحتوي هذه القائمة على الفوائد والعمولات التي تحصل عليها المصرف نتيجة الخدمات التي قدمها لزبائنه والفوائد المحصلة من استثماراته ، اما الجانب الاخر فيحتوي على المصروفات التي تكبدها في سبيل الحصول على تلك الايرادات ،مثل الفوائد المدينة المدفوعة للعملاء على الودائع ، والمصروفات الادارية والعمومية ،مثل المرتبات والاجور ، ومصاريف النور والمياه والقرطاسية ، والرسوم والضرائب ، وعند تحديد الدخل السنوي يجب تطبيق مبدا مقابلة الايرادات بالمصروفات خلال السنة المالية بطرح مجموع الايرادات من مجموع المصروفات .

ثالثا : قائمة التدفقات النقدية

توضح هذه القائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من خلال الانشطة التي يمارسها المصرف في مجال الصناعة المصرفية كالأنشطة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية . وتعتبر المعلومات ذات العلاقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من اهم المعلومات التي يسعى متخذو القرارات الاقتصادية الى الحصول عليها لتساعدهم على تقييم الجدوى الاقتصادية وتحديد مدى قدرة المشروع او الوحدة الاقتصادية التي يفكرون في اقتراضها او الاستثمار فيها على ترجيع المبالغ المقترضة وعلى سداد الفوائد وتوزيعات الارباح .(بن غربية واخرون، 2017م،643)

وقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار رقم (7) لسنة1992م، بنشر قائمة التدفقات النقدية والتي تشمل البنود النقدية الموجودة بالخزينة والارصدة بحسابات المصارف الاخرى والاستثمارات التي يمكن تحويلها الى سيولة بسهولة ويسر. كما ان هذه القائمة تقدم معلومات لمتخذي القرار ، لا تتضمنها القوائم المالية الاخرى .

رابعا : قائمة التغير في حقوق الملكية

تتضمن هذه القائمة التي اضيفت حديثا الي القوائم المالية بيانات عن التغيرات التي حدثت علي حقوق الملكية خلال كل فترة ، حيث تبدا القائمة برصيد حقوق الملكية في بداية السنة وتنتهي برصيد حقوق الملكية وفي نهايتها لكل من اغلبية الملاك والاقلية توضح التغيرات في كل حساب من حسابات حقوق المساهمين واجمالي حقوق المساهمين للفترة .(بن غربية ،واخرون 2017م،142)

المبحث الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

تهدف المصارف باختلاف انواعها ومسمياتها الي تحقيق الربح بجانب المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ، ويرتبط النشاط المصرفي بتجميع المدخرات من الافراد والمؤسسات والشركات ، واستثمارها في مشروعات اقتصادية عن طريق الاقراض والتسهيلات التي تمنحها لمختلف القطاعات ، كما تقوم المصارف بتقديم الخدمات للعملاء، كما تسعى المصارف ايضا الى رفع معدل العائد على الاستثمار ، والمحافظة على نسب معقولة من السيولة ، وتحقيق مستويات مرضية من الخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي ، وان يكون النظام المحاسبي بالمصارف قادرا على موافاة الادارة والسلطات الاشراف والرقابة بالمعلومات الضرورية ،

فالنظام المحاسبي في المصارف التجارية يجب ان يتسم بالسرعة لإنتاج معلومات ذات خصائص نوعية . وهناك شرطين اساسيين يحددان امكانية القيام بإنتاج المعلومات المحاسبية ، الشرط الاول الجدوى الاقتصادية (تحقيق عائد من المعلومات المحاسبية اكبر من تكلفة انتاجها) . الشرط الثاني الاهمية النسبية (مدى قدرة المعلومات المحاسبية بالتأثير على اتخاذ القرار) .

ويمكن القول بان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي صفات وصفية ، يتم عرضها في القوائم المالية لمنفعة متخذي القرار وفيما يلي عرض لهذه الخصائص :-

الملائمة : تفيد هذه الخاصية ان المعلومة ملائمة ومناسبة لاستخدام متخذ القرار في اختيار البديل الامثل بتقليل البدائل المتاحة امامه ، ولتحقيق هذه الخاصية يجب ان توفر فيها ما يلي :

التوقيت المناسب ان المعلومة يجب ان تتوفر في الفترة الزمنية المناسبة امام متخذ القرار، حتى لا تفقد قيمتها او قدرتها في التأثير على القرار الذي تم اتخاذه .

القيمة التنبؤية يجب ان تكون المعلومة مفيدة في اتخاذ القرار في المستقبل الذي له صف التنبؤ بالأحداث المستقبلية .

القيمة الرقابية يجب ان يكون للمعلومة دور رقابي أي يمكن استخدامها في الرقابة وتقييم الاداء وتصحيح الانحرافات سواء اكانت ادارية او مالية او تشغيلية من خلال التغذية العكسية .

الثقة ان عنصر الثقة يتعلق بخلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومة ـ متخذ القرار ـ بحيث يطمئن بالاعتماد عليها عند اختيار البدائل ، ويمكن ان تتحقق هذه الخاصية من خلال العناصر التالية :

صدق التعبير بحيث تكون المعلومة معبرة بصدق عن الاحداث المالية والادارية والتشغيلية بصورة سليمة وصادقة وامنة وخالية من التلاعب والزيف التدليس .

عدم التحيز يجب ان تحقق المعلومة المساواة بين المستخدمين ، وتسهم في خدمة المستخدم دون تحيز لطرف دون الاخر . ويمكن الحصول عليها بكل يسر .

قابلية التحقق وهوما يسمى بالموضوعية وهي القدرة للوصول الى نفس النتائج اذا ما استخدمت نفس الاساليب والطرق من قبل اكثر من شخص في قياس المعلومة ،

الثبات وهذه الخاصية تفيد الثبات على استخدام الاساليب والطرق ،المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومة من فترة لأخرى ، اما اذا لم يتم تطبيق هذه الخاصية فيلزم التنبه على هذا التغير والاسباب التي دعت ذلك ، لأخذها من قبل مستخدم المعلومة .

القابلية للمقارنة ان المعلومة لها القدرة على اجراء المقارنات بين فترة مالية واخري داخل المنشاة ، كما يمكنها المقارنة داخل الصناعة الواحدة بين المنشآت ، فكلما كانت الطرق والاساليب المستخدمة تتميز بالثبات فان المعلومة اكثر فائدة لأجراء المقارنة .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الاول : نبذة عن عينة الدراسة .

يعرض هذا المبحث نبذة عن مصرف الجمهورية وكيفية انشاء المصرف وماهي مهامه ، والاعمال التي يقوم بها طبقا للقانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م .

انشاء مصرف الجمهورية بناء على قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في نوفمبر 1969م ، بشان تليبب المصارف العاملة في ليبيا، وبذلك انشئ مصرف الجمهورية ، بعد ان رفض بارك ليز بنك قرار التليبب ، وبناء علي ذلك صدر القانون رقم 153 الصادر في 22 ديسمبر 1970م بتأميم

الحصص الاجنبية ، وبناء علي هذا القانون تنازل بنك بارك ليز عن حصته في راس المال ، واصبح مصرف الجمهورية مملوك بالكامل لدولة الليبية . كما حدد القانون رقم 4 لسنة 1963 م الاعمال التي تقوم بها المصارف في ليبيا بالاتي(صالح 1985م،109):

قبول الودائع بجميع انواعها وفتح الحسابات الجارية للعملاء .

الاقراض ومنح السلف .

تحصيل الصكوك المسحوبة من العملاء او عليهم .

فتح الاعتمادات المستندية .

غيرها من الاعمال المصرفية .

وفي تاريخ 10ابريل 2008م صدر قرار عن مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرف الجمهورية ومصرف الامة باسم (مصرف الجمهورية) ، واصبحت ميزانية المصرف بعد الدمج 8 مليارات ، وعدد الموظفين 5800 موظف ، وعدد الفروع اكثر من 148 فرعا

المبحث الثاني : اجراءات الدراسة الميدانية ..

- عرض وتحليل البيانات

منهج الدراسة:

إضافة للمنهج الوصفي الذي تناولته الدراسة فيما سبق، اعتمد الباحث لأغراض استكمال هده الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المرتكز على الدراسة الميدانية الذي جمعت بين الوصف والتحليل للبيانات التي تم جمعها ميدانياً، واختبار صحة الفرضيات والإجابة عن تساؤلاتها بهدف التعرف على دور المراجعة الداخلية واهميتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية، وهي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية، حيث تم تصميم استبانة لتحقيق أغراض هذه الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية، فقد تضمنت عينة الدراسة على المراجعين الداخليين والموظفين بأقسام الحسابات بالمصرف الجمهورية ، حيث تم أخد عينة عشوائية لهؤلاء العاملين من مختلف المستويات الادارية بالمصرف، حيث تم توزيع (100) استمارة استبيان، على 100 موظف يمثلون مفردات عينة الدراسة، حيث استرجعت 98 استمارة استبيان أي ما نسبته 98% من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة. وبعد فرز الاستبانات المرجعة وجد أن هناك عدد 98% استمارة صالحة للتحليل والتي خضعت فعلاً للتحليل والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-1) يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمرجعة والخاضعة للتحليل

الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المرجعة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل
100	98	0	98

أسلوب وأداة البحث:

ومن أجل الحصول على البيانات اللازمة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة فقد تم تصميم الاستبانة أعدت خصيصاً لذلك، وهي الاكثر استخداما في جمع المعلومات ،حيث تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين وكانت الاجابات وفق مقياس ليكارث الخماسي ، حيث تناول الجزء الاول الخصائص الديموغرافية للعينة، وتشمل العمر والمؤهل العلمي والتخصص والوظيفة .أما الجزء الثاني فقد تناول محور الدراسة وعددها 12سؤال، دور المراجعة الداخلية واهميتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية، وذلك من خلال محورين، المحور الاول يتناول اثر المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية على دقة وسلامة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها عند اعداد القوائم المالية، اما المحور الثاني يتناول مدى مساهمة المراجعة الداخلية في المصارف في تحسين جودة القوائم المالية، وتم قياس مجموعة البنود الخاصة بالجزء الثاني باستخدام مقياس ليكرت المتدرج والمكون من خمس درجات هي: (5) اتفق بشدة، (4) اتفق، (3) محايد، (2) لا أتفق، (1) لا أتفق بشدة، ولتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان تم الاعتماد على اساليب التحليل الاحصائي، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ولقد اشتمل التحليل الإحصائي على تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي التي تتلاءم وطبيعة بيانات الدراسة، حيث تم استخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، هذا بالإضافة إلى استخدام اختبار(T) والذي استخدم لاختبار الدلالة الإحصائية في إثبات الفرضية التي قامت عليها هذه الدراسة، وكما ذكرنا سابقاً أن عملية تحليل البيانات ستكون على جانبين أساسيين وهما التحليل الوصفي والتحليل الكمي أو الاستنتاجي.

صدق الاداة وتباثها:

الصدق الظاهري للأداة للتأكد من صدق الاداة تم عرضها على عدد من المحكمين المؤهلين لتقييم الاستبانة، وقد تم إجراء التعديلات اللازمة بناء على ما أوصى به المحكمون، حيث تم حذف عدد من الفقرات، فيما تم دمج عدد آخر منها، بالإضافة إلى تعديل صياغة بعض الفقرات الأخرى حيث بلغ عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية (7) فقرة للمحور الأول، و(5) للمحور الثاني.

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها 98 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون) بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل محور كما يلي:

جدول (3-2) معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور مع الدرجة الكلية للمحور الاول

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1. يتم إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة	0.917	دالة عند 0.01
2. يتم مراجعة كافة القيود والعمليات المصرفية قبل تمريرها في السجلات المصرفية	0.915	دالة عند 0.01
3. يتم مراجعة العمليات المصرفية من قبل المراجع الداخلي عند إدخالها في منظومة المصرف	0.891	دالة عند 0.01
4. العمليات المالية لها تأثير على دقة وسلامة البيانات في القوائم المالية	0.760	دالة عند 0.01
5. تطبق معايير المراجعة الداخلية على كافة عمليات الادخال والمعالجة في منظومة المصرف	0.917	دالة عند 0.01
6. مخرجات النظام المحاسبي يتم مراجعتها من طرف المراجع الداخلي للتأكد من سلامة العمليات	0.958	دالة عند 0.01
7. تسهم دقة وسلامة البيانات المحاسبية على دقة وجودة القوائم المالية بالمصرف	0.875	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (96) وعند مستوى دلالة (0.01) =2.364 وعند مستوى دلالة (0.05) =1.660

المحور الثاني

جدول (3-3) معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور مع الدرجة الكلية للمحور الثاني

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1. إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف تولى اهتمامها بتقرير المراجع الداخلي وسير العمليات المصرفية.	0.892	دالة عند 0.01
2. تهتم إدارة المراجعة الداخلية بعدالة وصدق القوائم المالية من خلال عمليات المراجعة المستمرة	0.763	دالة عند 0.01
3. تقوم إدارة المراجعة بتتبع الأخطاء المنوه عنها في تقرير المراجع الداخلي لزيادة مصداقية القوائم المالية	0.822	دالة عند 0.01
4. القوائم المالية لها أهمية في مساعدة وترشيد متخذي القرار	0.764	دالة عند 0.01
5. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	0.697	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (96) وعند مستوى دلالة (0.01) =2.364 وعند مستوى دلالة (0.05) =1.660

يتضح من الجداول السابقة أن جميع الفقرات دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

ثبات اداة الدراسة:

تم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ، وتعد قيمة معامل الفا للثبات مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة، ولاستخراج الثبات تم استخدام الاستبانات البالغ عددها (98) استمارة، وقد كانت قيمة معامل الفا لثبات للمحور الاول (0.850) وللمحور الثاني (0.747)، وبالتالي فأن معامل الثبات يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ،فاذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للصفر ، اما اذا كان هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح .فان بيانات الاستبانة ذات ذلالة جيدة لأغراض الدراسة.

الجدول (3– 4) معامل الفا كرونباخ للثبات

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الفا
1	أثر المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية على دقة وسلامة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها عند اعداد القوائم المالية	7	0.850
2	مدى مساهمة المراجعة الداخلية في المصارف في تحسين جودة القوائم المالية	5	0.747

التحليل الوصفي للبيانات

تناول هذا التحليل تقديم وصفاً لأهم الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة وذلك من خلال بيان هذه العناصر وعدد تكراراتها والنسب المئوية لها. ولقد كان من أهم الخصائص الديموغرافية التي تناولها هذا التحليل هي (العمر، المؤهل العلمي، التخصص،، المسمى الوظيفي، الخبرة)، وذلك كما موضح بالجدول .

الجدول رقم (3–5) يوضح أهم الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة

ر.م	الخصائص	البيان	التكرارات	النسبة المئوية
2	العمر	من 20 الى 30 سنة	38	%39
		من 31 الى 40 سنة	20	%20
		من 41 الى 50 سنة	30	%30
		أكثر من 50 سنة	10	%10
4	المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	10	%10
		دبلوم عالي	10	%10
		بكالوريوس	78	%78
		ماجستير	0	%0

		دكتوراه	0	%0
		أخرى	0	%0
5	التخصص	محاسبة	38	%39
		إدارة اعمال	30	%31
		تمويل ومصارف	20	%20
		اقتصاد	0	%0
		تخصص اخر	10	%10
5	الوظيفة	مراجع داخلي	10	%10
		رئيس قسم	40	%41
		مدير إدارة	0	%0
		رئيس وحدة	10	%10
		مساعد مدير	10	%10
		مدير فرع	0	%0
		موظف	29	%29
6	الخبرة	أقل من 5 سنوات	48	%50
		من 6 الى اقل من 15 سنوات	10	%10
		من 16 الى 25 سنة	20	%20
		من 26 سنة فأكثر	20	%20

تمثل العوامل الديموغرافية أهمية كبيرة في أي دراسة، ولهذا كان من الضروري استعراض أهم هذه العوامل وذلك لإبراز أهم مكونات عينة الدراسة وفيما يلي نستعرض النقاط التي توضح الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة:

العمر:- يتضح من الجدول أن 39% من افراد عينة البحث اعمارهم من 20 الى 30 سنة ، في حين بلغت نسبة الذين اعمارهم بين 31-40 سنة 20%، وأما الذين بلغت اعمارهم بين 41-50

سنة كانت نسبتهم 30%، اما الذين اعمارهم من 50 فأكثر بلغت نسبتهم 10%، وهذا يعني أن أكثر العاملين في المصرف هم من الفئة العمرية بين 20–30 سنة.

المؤهل العلمي:– يتضح من الجدول أن 0% من أفراد العينة يحملون مؤهلات الدكتوراه، وايضا كانت نسبة الحاصلين على مؤهلات ماجستير 0%، وبلغت نسبة من يحملون دبلوم متوسط 10%، وكذلك من يحملون دبلوم عالي كانت نسبتهم 10%، في حين كانت نسبة الحاصلين على البكالوريوس 80% وهذا يعني أن أكثر العاملين بالمصرف هم من حملة البكالوريوس ولديهم القدرة في تطوير انفسهم وتطوير وظائفهم .

التخصص: يوضح الجدول ان نسبة من كان تخصصهم تمويل ومصارف هي 20%، اما تخصص المحاسبة فكانت نسبته 39%، بينما نسبة 30% كانت لتخصص إدارة الاعمال، في حين نسبة 0% كانت لتخصص الاقتصاد، وكما كانت نسبة التخصصات الاخرى 10%، وهذا يعني أن أكثر العاملين بالمصرف هم من حملة شهادات في تخصص المحاسبة وهم الاقرب والاقدر على استيعاب وفهم اعمال المراجعة الداخلية .

المسمى الوظيفي:– يتبين من الجدول أن 10% من أفراد العينة هم مراجعين داخليين. وما نسبته 40% هم من الذين يحملون صفة رئيس قسم، وبلغت نسبة مساعد مدير 10%، ونسبة 10% كانت لصفة رئيس وحدة، ونسبة 0% لصفة مدير إدارة و مدير فرع، ونسبة الموظفين كانت 29%.

الخبرة:– يتضح من الجدول أن نسبة من يمتلكون الخبرة لأقل من 5 سنوات كانت 50%، بينما بلغت نسبة من يمتلكون خبرة من 6 الى 15 سنوات كانت 10%، في حين يمتلكون خبرة اقل من 16 الى 25 سنة كانت 20%، ونسبة من يمتلكون اكثر من 26 سنة 20%.

ولمعرفة دور المراجعة الداخلية واهميتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية، قام الباحث باستخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري على مقياس ليكرت خماسي الرتب لإجابات أفراد المجتمع عن فقرات الاستبانة، والجدول رقم (3–5) يوضح ذلك. وقد قام الباحث بتحديد مستويات المتوسطات الحسابية على النحو التالي:–

الوسط الحسابي أقل من (2.6) يمثل مستوى منخفض التأثير.

الوسط الحسابي من (2.6 إلى أقل من 3.4) يمثل مستوى متوسط التأثير.

الوسط الحسابي من (3.4 الى 5) يمثل مستوى عالي التأثير.

ولتوخي الدقة والموضوعية في الوصف النظري لنتائج الاستبانة كما بينتها المتوسطات الحسابية قام الباحث بإيجاد القيم الحسابية الفعلية للخيارات المتاحة للمبحوثين للإجابة على فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي والذي أستخدم لقياس متغيرات الدراسة، وذلك من خلال تحويل المسافات

بين الخيارات الى (4) مستويات بحيث تمثل المسافة من (1-2) المستوى رقم (1)، والمسافة بين (2-3) المستوى رقم (2)، والمسافة بين (3-4) المستوى رقم (3)، والمسافة بين (4-5) المستوى رقم (4). ولتوزيع مدى الدرجات فإن 5 – 4 = 1 على خمسة خيارات من الإجابة يتضح أن طول كل مستوى هو 4/5 = 0.8 وبالتالي يصبح كل مستوى على النحو التالي :-

المستوى الأول: المدى من (1) إلى أقل من (1.8) يعني غير مؤثر بشدة أو منخفض جداً.

المستوى الثاني: المدى من (1.8) إلى أقل من (2.6) يعني غير مؤثر أو منخفض.

المستوى الثالث: المدى من (2.6) إلى أقل من (3.4) يعني محايد أو متوسط التأثير.

المستوى الرابع: المدى من (3.4) إلى أقل من (4.2) يعني مؤثر أو عالي.

المستوى الخامس: المدى من (4.2) إلى أقل من (5) يعني مؤثر بشدة أو عالي جداً.

الجدول رقم (3-6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية

أثر المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية على دقة وسلامة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها عند اعداد القوائم المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
1. يتم إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة	3.82	0.75	%76.4	موافق
2. يتم مراجعة كافة القيود والعمليات المصرفية قبل تمريرها في السجلات المصرفية	3.80	1.09	%75.8	موافق
3. يتم مراجعة العمليات المصرفية من قبل المراجع الداخلي عند إدخالها في منظومة المصرف	3.90	1.15	%77.8	موافق
4. العمليات المالية لها تأثير على دقة وسلامة البيانات في القوائم المالية	3.41	0.81	%68	موافق
5. تطبق معايير المراجعة الداخلية على كافة عمليات الادخال والمعالجة في منظومة المصرف	3.82	0.75	%76.4	موافق
6. مخرجات النظام المحاسبي يتم مراجعتها من طرف المراجع الداخلي للتأكد من سلامة العمليات	3.82	0.88	%76.4	موافق
7. تسهم دقة وسلامة البيانات المحاسبية على دقة وجودة القوائم المالية بالمصرف	4.22	0.74	%84.4	موافق بشدة

	3.82	0.78	%76.5	موافق

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بالمحور الأول، وذلك لان المتوسط الحسابي العام قد بلغ 3.82، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3.4 – 4.19)، وهو ما يشير الى أن أفراد العينة يوافقون على أن المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية تؤثر على دقة وسلامة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها عند اعداد القوائم المالية

مدى مساهمة المراجعة الداخلية في المصارف في تحسين جودة القوائم المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
1. إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف تولى اهتمامها بتقرير المراجع الداخلي وسير العمليات المصرفية.	4.12	0.94	%82.4	موافق
2. تهتم إدارة المراجعة الداخلية بعدالة وصدق القوائم المالية من خلال عمليات المراجعة المستمرة	3.92	0.70	%78.4	موافق
3. تهتم إدارة المراجعة الداخلية بعدالة وصدق القوائم المالية من خلال عمليات المراجعة المستمرة	4.02	0.89	%80	موافق
4. تهتم إدارة المراجعة الداخلية بعدالة وصدق القوائم المالية من خلال عمليات المراجعة المستمرة	4.12	0.70	%82.4	موافق
5. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	4.12	0.70	%88.4	موافق
	4.06	0.62	%81.2	موافق

نلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو الفقرات المتعلقة بالمحور الأول، وذلك لان المتوسط الحسابي العام قد بلغ 3.82، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (3.4 – 4.19)، وهو ما يشير الى أن أفراد العينة يوافقون على أن المراجعة الداخلية في المصارف تساهم في تحسين جودة القوائم المالية.

اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الأولى:

والتي مفادها إن المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية تؤثر على دقة وسلامة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها عند اعداد القوائم المالية، وسيتم صياغتها كما يلي:

فرض العدم Ho : الوسيط اقل من أو يساوي 3 ، ومعناه عدم وجود أثر للمراجعة الداخلية بالمصارف التجارية على دقة وسلامة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها عند اعداد القوائم المالية.

الفرض البديل H1 : الوسيط أكبر من 3، ومعناه إن المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية تؤثر على دقة وسلامة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها عند اعداد القوائم المالية

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One sample T test) للفرضية الأولى وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول الاتي:

جدول رقم (3-7) نتائج اختبار (one sample t test) لإجمالي الفقرات

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	نتيجة الفرضية العدمية
3.82	%76.5	0.78	10.38	2.364	رفض

باستقراء النتائج في الجدول رقم (3-7) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي الفقرات يساوي (3.82) وهو أكثر من متوسط القياس (3)، كما أن الوزن النسبي لإجمالي الفقرات يساوي (76.5%) وهو أكثر من (60%)، وبعد إجراء اختبار "T" فقد اتضح أن قيمة "t" المحسوبة كانت أكثر من قيمة "t" الجدولية عند مستوى معنوية (0.01)، وحيث تفسر هذه النتيجة إن المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية تؤثر على دقة وسلامة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها عند اعداد القوائم المالية، وهذا يؤكد على رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل.

نتائج اختبار الفرضية الثانية:

والتي مفادها إن المراجعة الداخلية في المصارف تساهم في تحسين جودة القوائم المالية ، وسيتم صياغتها كما يلي:

فرض العدم Ho : الوسيط اقل من أو يساوي 3 ، ومعناه عدم مساهمة المراجعة الداخلية في المصارف في تحسين جودة القوائم المالية.

الفرض البديل H1 : الوسيط أكبر من 3، ومعناه إن المراجعة الداخلية في المصارف تساهم في تحسين جودة القوائم المالية

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One sample T test) للفرضية الأولى وكانت نتائج الاختبار وفقا للجدول الاتي:

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	نتيجة الفرضية العدمية
4.06	%81.2	0.62	16.81	2.364	رفض

جدول رقم (3-8) نتائج اختبار (one sample t test) لإجمالي الفقرات

باستقراء النتائج في الجدول رقم (3-8) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي الفقرات يساوي (4.06) وهو أكثر من متوسط القياس (3)، كما أن الوزن النسبي لإجمالي الفقرات يساوي (81.2%) وهو أكثر من (60%)، وبعد إجراء اختبار "T" فقد اتضح أن قيمة "t" المحسوبة كانت أكثر من قيمة "t" الجدولية عند مستوى معنوية (0.01)، وحيث تفسر هذه النتيجة إن المراجعة الداخلية في المصارف تساهم في تحسين جودة القوائم المالية ، وهذا يؤكد على رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل.

النتائج :

من خلال نتائج التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة لإيضاح دور المراجعة الداخلية واهميتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية تم استخلاص النتائج التالية:

- ان المراجعة الداخلية في المصارف التجارية ، تتوافر فيها المقومات الاساسية للمعايير المراجعة ، مما ادى الى تحسين جودة ودقة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية
- ان ما نسبته 80% من عينة الدراسة من حملة البكالوريس مما يعزز توافر المعايير العامة للمراجعة الداخلية بالمصرف ويؤدي الى تحسين جودة ودقة القوائم والتقارير المالية
- هناك قصور من جانب ادارة المصرف في توفير المتطلبات المادية والمعنوية للمراجع الداخلي لتحقيق فعالية وكفاءة عملية المراجعة .
- عدم وجود دليل علمي كامل لأعمال المراجعة الداخلية بالمصرف لتعريف المراجع بمعايير المراجعة الداخلية ، لتوفير اساس علمي لقياس كفاءة وجودة عملية المراجعة بالمصرف .
- عملية المراجعة الداخلية اساس لضمان تنفيذ القوانين والقرارات وتعليمات الادارة بكل عناية لتحقيق كفاءة وفعالية الادارة ، وعلى المسئولين بالمصرف مساعدة المراجع الداخلي والتعاون معه وتقديم كافة التسهيلات وتدليل الصعاب ،لإتمام عملية المراجعة بكل كفاءة ويسر.

التوصيات :

من خلال عرض نتائج الدراسة يمكن وضع بعض التوصيات .

- الاهتمام بأقسام المراجعة بالمصرف وتوفير المتطلبات والمعايير التي تحقق استقلالية وموضوعية وحياد المراجع الداخلي بالمصرف .
- الاهتمام بالتدريب والتأهيل والتطوير المعرفي للمراجع الداخلي ، لزيادة الكفاءة المهنية للمراجع ، لبدل العناية المهنية عند تنفيذ اجراءات المراجعة المستمرة بالمصرف .
- على ادارة المصرف اصدار القرارات والتعليمات لكافة الفروع والاقسام بحق المراجع الداخلي في الاطلاع على كافة السجلات والدفاتر والمستندات والقيود اليومية التى تصدرها الادارة والفرع .
- على المراجعين الداخليين الالتزام بقواعد شرف المهنة ،ومعايير اخلاقيات اعمال المراجع الداخلي ، لما لها من اهمية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية .
- على المراجع الداخلي بالمصرف الالتزام بسرية العمل المصرفي عند اداء وظيفته ، والمحافظة على المستندات والسجلات وسرية المعلومات التي تحتويها .
- تقديم مقترح لنموذج موحد لتقرير المراجع الداخلي بالمصرف – لتحسين جودة التقرير– يتضمن كافة العناصر المشار اليها وفق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن المنظمات المهنية الدولية .

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. ادريس عبدالسلام اشتيوي ، المراجعة ، معايير واجراءات .جامعة قاريونس ، بنغازي ،2008م .
2. اسامة محمد الوقاد ، ولؤي محمد وديان ، تدقيق الحسابات ، عمان ، مكتبة المجتمع العربي ، 2010م .
3. خالد امين عبدالله ، علم تدقيق الحسابات ، الناحية العلمية ، عمان ،دار وائل للنشر ،1999م.
4. خالد امين عبدالله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، عمان دار وائل للنشر الاردن ، 1998م.

5. خالد امين عبدالله ، العمليات المصرفية ، الطرق المحاسبية الحديثة ، عمان دار وائل للنشر الاردن ، 2000م .
6. عبدالفتاح الصحن ، مبادئ واسس المراجعة ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، 1993م.
7. عبدالرزاق محمد قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن 2003م .
8. منصور حامد محمود ، اساسيات المراجعة ، الاسكندرية ، مطبعة مركز التعليم المفتوح ، 1998م.
9. محمد السيد جزار ، المراقبة الداخلية ، دراسة وسائل تحقيق الرقابة الداخلية ورفع الكفاية الانتاجية ، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربي 1995م .
10. منصور حامد محمود ، اساسيات المراجعة ، الاسكندرية ، مطبعة مركز التعليم المفتوح ، 1998م .
11. سالم محمد بن غربية ، واخرون ، المحاسبة المالية المتوسطة ، جامعة بنغازي 2017م.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. الهام حطحوط ، الرقابة المالية ودورها في الحد من الفساد الاداري ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ،2005م.
2. ارسلان ابراهيم الافندي ، متطلبات اقامة نظام معلومات التكاليف لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية ، رسالة ماجستير محاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .
3. بشير محمد عاشور الدرويش ، جميل محمد خلاط ، مدى اهتمام الادارة العليا بالشركات الليبية بوظيفة المراجعة الداخلية ، مؤتمر الرقابة الداخلية ، الواقع والافاق ، طرابلس 22-24 /02/ 2005م .
4. الجاسر فتحي الفرطاس ، مدى توفر الرقابة الداخلية المحاسبية في فروع المصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، بنغازي 2007م.
5. عاصم ابراهيم محمد ،دور المراجعة الداخلية في الرقابة على المال العام ، الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير والتمويل ، غير منشور ،2007م .

6. نور الشام حسن عبدالله ، دور المراجعة الداخلية في تقويم الاداء في القطاع المصرفي ، الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التمويل والتمويل ، غير منشور ،2005م .
7. محمد سامي راضي ،المحاسبة المالية ،الاسكندرية ، دار التعليم الجامعي ،2006م.
8. محمد يس عثمان زياد ، اثر الافصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي ، الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير، غير منشور ،2007م .
9. عائشة سلمى ، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية والافصاح المحاسبي – حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية – مجلة جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2009م .
10. صالح ميلود خلاط ، مجال خدمات وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية ، مؤتمر الرقابة الداخلية ، الواقع والافاق ، طرابلس 22-24 /2005/02م .
11. خالد علي كاجيجي ، احمد عبدالله بيت المال ، تقييم المراجعة الداخلية بالمصارف الاهلية ، مؤتمر الرقابة الداخلية ، الواقع والافاق ، طرابلس 22-24 /2005/02م .
12. نصرالدين ابراهيم بشير ، دور المراجعة الداخلية في ترقية الاداء في القطاع الحكومي ، الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ،منشور 2005م.

ثالثاً: القوانين

1. قانون رقم (101) لسنة 1973م بشان غرف التجارة والصناعة والزراعة .
2. قانون رقم (2) لسنة 2005م ،بشان مكافحة غسيل الاموال .
3. قانون رقم (9) لسنة 1972م ،بتعديل بعض احكام قانون المالي للدولة .
4. قانون رقم (19) لسنة 2013 م ،اعادة تنظيم هيكلة ديوان المحاسبة.

– مرشد المراجع ، القواعد العامة للمراجعة والرقابة الداخلية ، مكتب المراجعة الداخلية ، الادارة العامة ، مصرف الجمهورية ،2005م .

جامعة بني وليد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم المحاسبة

صحيفة الاستبانة

السيد/..... المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بدراسة '' دور المراجعة الداخلية واهميتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية '' .

نامل منكم التكرم بالإجابة على الاسئلة الواردة بالاستبانة بكل وضوح وشفافية ، علما بان كافة البيانات المعلومات التي تدلونا بها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي ، مع الحفاظ على السرية والامانة .

ولكم الشكر والتقدير

الباحث

الجزء الاول : البيانات الاولية

وضع العلامة (✓) امام الاجابة التي تراها مناسبة

1_ العمر

من (20 –30) سنة ○ من (31_40 سنة) ○

من (41 _50 سنة) ○ اكثر من (50 سنة) ○

2_ المؤهل العلمي

دبلوم متوسط○ دبلوم عالي○ بكالوريوس○ ماجستير○ دكتوراه○

اخرى .....

3_ التخصص العلمي

محاسبة ○ ادارة اعمال ○ تمويل ومصارف○ اقتصاد ○

اخري .....

4_ الوظيفة

مراجع داخلي ○ رئيس قسم ○ مدير ادارة ○

رئيس وحدة ○ نائب مدير ○ مدير فرع ○

5_ سنوات الخبرة

اقل من 5 سنوات ○ من 6– 15 سنوات ○

من 16 – 25 سنة ○ من 26 سنة فاكثر ○

الفرضية الاولي : المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية تؤثر على دقة وسلامة المعلومات المحاسبية

وموثوقة عند اعداد القوائم المالية .

ت	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم اعداد القوائم المالية وفقا للمبادي المحاسبية المقبولة .					
2	يتم مراجعة كافة القيود والعمليات المصرفية قبل تمريرها في السجلات المصرفية .					
3	يتم مراجعة العمليات المصرفية من قبل المراجع الداخلي عند ادخالها في منظومة المصرف .					
4	العمليات المالية لها تأثير على دقة وسلامة البيانات في القوائم المالية .					
5	تطبق معايير المراجعة الداخلية على كافة عمليات الادخال والمعالجة في منظومة المصرف .					

6	مخرجات النظام المحاسبي يتم مراجعتها من طرف المراجع الداخلي لتأكد من سلامة العمليات .					
7	تسهم دقة وسلامة البيانات المحاسبية علي كفاءة وجودة القوائم المالية.					

الفرضية الثانية : المراجعة الداخلية في المصارف تسهم في تحسين جودة القوائم المالية .

ت	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ادارة المراجعة الداخلية بالمصرف تولي اهتمامها بتقرير المراجع الداخلي ، وسير العمليات المصرفية .					
2	تهتم ادارة المراجعة الداخلية بعدالة وصدق القوائم المالية من خلال عمليات المراجعة المستمرة .					
3	تقوم ادارة المراجعة بتتبع الاخطاء المنوه عنها في تقرير المراجع الداخلي لزيادة مصداقية وجودة التقارير القوائم المالية .					
4	القوائم المالية لها اهمية في مساعدة وترشيد متخذي القرار .					
5	تسهم ادارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية .					